تقرير "نقابة ميتر" نصف السنوي

من العام القانوني الأول لمجلس نقابة الصحفيين

هل تلبي النقابة احتياجات الصحفيين؟

تقرير «نقابة ميتر» نصف السنوي من العام القانوني الأول لمجلس نقابة الصحفيين

إعداد:

الوحدة البحثية بموقع نقابة ميتر

تصميم الغلاف والتنسيق الداخلي:

الوحدة الإعلامية بموقع نقابة ميتر

الناشر:

موقع نقابة ميتر

هذا المصنف مرخص بموجب
رخصة المشاع الإبداعي:
النسبة للإصدارة 4.0.

مقدمة

خلال الربع الثاني من العام القانوني الأول لمجلس النقابة المنتخب في مارس الماضي، عقد المجلس الجديد 3 اجتماعات، تابع خلالها بعض الأزمات التي تعرض لها الصحفيين، وذلك خلال الفترة من يوليو حتى سبتمبر 2023.

وعمل المجلس على تفعيل أنشطة أغلب اللجان واستعادة دورها النقابي وتوفير خدمات لأعضاء الجمعية العمومية.

كما اتخذ مجلس النقابة مجموعة من الإجراءات، في عدد من الملفات والأزمات، كالأجور، والرعاية الصحية، و الصحفيين المحبوسين، وأزمة التأمينات، وغيرها.

فيما اتخذ النقيب عدد من الإجراءات التي تتعلق ببرنامجه ووعوده الانتخابية، والتي تضمنت 12 وعدًا تم عرضها من خلال برنامجه الانتخابي الذي طرحه قبيل انتخابات التجديد النصفي.

منهجية التقرير

يهدف هذا التقرير إلى تقييم أداء مجلس إدارة نقابة الصحفيين المصريين ومدى تنفيذ الوعود الانتخابية التي طرحها نقيب الصحفيين في برنامجه الانتخابي. كما يُركّز التقرير أداء المجلس في إدارة النقابة والمساهمة في تعزيز حرية الإعلام في مصر.

ويفحص التقرير أداء اللجان الفرعية بالنقابة وتحديد مدى تحقيقها لأهدافها المحددة. كما يستعرَض القضايا الجارية ذات الصلة بقطاع الصحافة في مصر ومدى التفاعل والاشتباك من قِبل نقابة الصحفيين مع هذه القضايا.

وتتضمن منهجية التقرير الاعتماد على بيانات ومعلومات موثوقة من مصادر متعددة لضمان دقة وشمولية تقييم أداء مجلس نقابة الصحفيين.

وتُصنّف الوعود الانتخابية التي طرحها النقيب في برنامجه الانتخابي حسب مراحل التنفيذ. و تُقيّيم الوعود التي لم يتم العمل عليها والتي يجري العمل عليها حاليًا، بالإضافة إلى الوعود التي حُقّقت جزئيًا وتلك التي تُحقّق بالكامل.

الفصل الأول: نشاط مجلس نقابة الصحفيين

شهدت نقابة الصحفيين تحركات على عدد من المستويات خلال الربع الثاني من العام القانوني الأول لمجلس النقابة المنتخب في مارس الماضي. ويمكن التطرق لها من خلال الآتي:

١. اجتماعات مجلس نقابة الصحفيين والقرارات التي تصدر عنها

اختتم مجلس نقابة الصحفيين الربع الثاني من عامه الأول من فترته القانونية، وعقد 3 اجتماعات خلال تلك الفترة.

- الاجتماع الأول بتاريخ ١١ يوليو

ناقش مجلس نقابة الصحفيين خلال اجتماعه عددا من الملفات، وخرج بعدد من القرارات وكان أبرزها: صرف بدل التدريب والتكنولوجيا للصحف الحزبية والخاصة من خزينة النقابة بدون الزيادة المقررة من وزارة المالية(600 جنيهاً)، وتقرر صرفها بعد إرسالها من خزينة الدولة بأثر رجعي أربعة أشهر منذ شهر أبريل الماضي، انعقاد لجنة المشتغلين برئاسة هشام يونس وعضوي حسين الزناتي وأيمن عبدالمجيد يومي الأحد ٢٢ و٢٣ يوليو. كما أقر مجلس النقابة، الإعلان عن نتيجة لجنة التظلمات القيد والأسماء، في يوليو الماضي، والتي تم قبول ٨ زملاء وتأجيل 5 ورفض 13 آخرين، ولم يتم إعلان القائمة حتى وقت كتابة هذا التقرير.

- الاجتماع الثاني ٩ أغسطس

قرر مجلس نقابة الصحفيين في اجتماعه الأربعاء 9 أغسطس 2023، زيادة معاش النقابة بواقع 500 جنيه ليصبح 3 آلاف جنيه، على أن تطبق هذه الزيادة بدءاً من السنة المالية الحالية شهر يوليو، وأن يتم صرفها فوراً مع معاش شهر أغسطس.

كما قرر مجلس النقابة زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح 3 آلاف جنيه، وتعديلها بلائحة القيد مع مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد، على أن يتم تطبيقه من لجنة القيد القادمة.

وأعلن مجلس النقابة بالإجماع دعمه لإضراب العاملين بمؤسسة "بي بي سي" للمطالبة بحقوقهم، ومساندته لهم في إضرابهم، والذي كان مقررا يوم 21 أغسطس.

كما أعلن المجلس دعمه لمطالب الزملاء الصحفيين وأصحاب المعاشات بالوفد للحصول على مستحقاتهم المالية، وحث مجلس النقابة إدارة صحيفة الوفد والقائمين على الحزب للالتزام بتعهداتهم ووقف سياسة المماطلات وصرف مستحقات الزملاء المالية

ا- جتماع طارئ بتاريخ ٢٧ سبتمبر

قرر مجلس نقابة الصحفيين عقد اجتماع طارئ، على خلفية إعلان رئيس لجنة الإسكان وعضو مجلس نقابة الصحفيين عن تأسيس جمعية لخدمة الصحفيين. وقرر مجلس النقابة بالإجماع خلال الاجتماع الطارئ عدة قرارات[1]، ألا وهي: إعفاء عضو المجلس عبد الرؤوف خليفة عن مهام منصبه كرئيس للجنة الإسكان، ودعوته بسرعة إلى إلغاء الجمعية، خاصة في ظل تعارض دورها مع دور النقابة، وإحالة الشكوى المقدمة من (189) زميلًا ضد عضو المجلس خليفة، للتحقيق بخصوص تأسيس جمعية تختص بشئون تقع تحت أساسيات العمل النقابي، واختصاصات نقابة الصحفيين مع استغلال لاسم الصحفيين، والزج بهم في اسم جمعيته.

كما أقر إحالة الشكوى الواردة من الأستاذ. شكرى القاضى حول تهديد عبد الرؤوف خليفة له إلى التحقيق، ودعوة الزملاء المشاركين في تأسيس الجمعية للانسحاب من تشكيلها لتعارض أنشطتها مع أنشطة النقابة وإضرارها بالعمل النقابي.

وكذلك مخاطبة وزارة التضامن وكل الوزارات، والجهات المعنية أولًا بوقف نشاط جمعية الصحافة للخدمات والتنمية، وكذلك حظر التعامل معها لمخالفتها وتعديها على اختصاصات النقابة، وكذلك قرر المجلس اتخاذ الإجراءات القانونية في هذا الشأن.

ومن المفترض أن يجتمع المجلس مرة واحدة على الأقل في الشهر، وفقا للائحة النقابة الداخلية، والتي تنص على أن: "عقد مجلس النقابة جلسة دورية كل شهر ويعقد جلسات أخرى بناء على قرار سابق منه أو من هيئة مكتب المجلس أو بناء علي طلب ثلاثة فأكثر من أعضاء مجلس النقابة.. ويكون انعقاد صحيحاً بحضور سبعة أعضاء".

وينعقد مجلس نقابة الصحفيين بناء علي دعوة النقيب وذلك وفقاً للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين والتي تنص على " توجه الدعوة لحضور جلسات المجلس من النقيب قبل موعد انعقادها بثمانِ وأربعين ساعة على الأقل متضمنة جدول أعمالها بالإضافة إلي ما يقترح أعضاء المجلس عرضه على المجلس قبل انعقاده ويشترك السكرتير العام في تنفيذ هذه الإجراءات".

٢. أبرز الأزمات التي اندلعت خلال الفترة التي يغطيها التقرير

كانت أبرز الأزمات التي اندلعت خلال الربع الثاني من العام الأول للمجلس، والتي يغطيها التقرير، هي:

- أزمة صحفيي الوفد

اعتصم الزملاء الصحفيون المُحالون للمعاش بجريدة الوفد، في أغسطس الماضي، بعد مُماطلة من إدارة الحزب والجريدة، وعدم صرف مُستحقات نهاية الخدمة لهم، حيث طالبوا رئيس الحزب عبدالسند يمامة، بصرف مُستحقاتهم عن سنوات خدمتهم التي تتجاوز 30 عامًا.

وقد تعهّد رئيس الحزب أكثر من مرة بصرف دفعات من مُستحقات الزملاء، إلا أنه لم يلتزم بوعوده، التي كان آخرها الاتفاق على صرف دفعات مُنتظمة بحضور نقيب الصحفيين خالد البلشي، ومعظم أعضاء المجلس، إلا أنه لم يلتزم، ما دفع أصحاب المعاشات إلى توجيه رسائل إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء، لتمكينهم من صرف مُستحقاتهم.

---

١ قرارات مجلس نقابة الصحفيين

وتدخّل مجلس النقابة مرة أخرى في محاولة لإيجاد وعدٍ جديد من الحزب بصرف متأخرات الزملاء المالية، لفض اعتصامهم، وبعد ذلك يتخلّف الحزب عن صرف المُستحقات ليعود الزملاء للاعتصام من جديد.

وتضامن مجلس النقابة، في اجتماعه بتاريخ 9 أغسطس مع مطالب الصحفيين المُحالون للمعاش بجريدة الوفد، للحصول على مُستحقاتهم المالية، وحثّ إدارة صحيفة الوفد والقائمين على الحزب للالتزام بتعهدّاتهم، ووقف سياسة المُماطلات، وصرف مُستحقات الزملاء المالية، مشددًا على مساندته لأي تحركات قانونية يتّخذها الزملاء، حتى الحصول على حقوقهم كاملة غير منقوصة.

-أزمة صحفيي "بي بي سي"

تقدم صحفيو "بي بي سي" القاهرة بشكوى رسمية لنقابة الصحفيين، مطالبين بتدخل النقابة لتسوية أزمتهم مع الإدارة، احتجاجاً منهم على سياسات مالية وصفوها بال"تمييزية"، مطالبين بزيادة رواتبهم بما يتوافق مع التحديات الاقتصادية التي تعيشها مصر.

وأعلنت نقابة الصحفيين الثلاثاء 19 سبتمبر، انتهاء أزمة العاملين بمكتب هيئة الإذاعة البريطانية ، بعد استجابة الإدارة لمطالب العاملين.

وأسفرت المفاوضات التي جرت بين النقابة وإدارة الـ "بي بي سي"، عن زيادة رواتب الصحفيين والعاملين بمكتب القاهرة بنسب تراوحت إجمالا بين ٧٥٪ و١٤٢٪، للرواتب الدنيا وشملت إضافة بدل انتقال متساوٍ لجميع العاملين.

وشملت التسويات مضاعفة بدل نوبات العمل الليلية بنسبة ١٠٠٪، وتعديل شروط التأمين الصحي للعاملين في "بي بي سي" بالقاهرة بإضافة فرد جديد لمنظومة التأمين على أسر العاملين، مع وعود بمراجعة الحد الأقصى للإنفاق في بعض مجالات التأمين الصحي.

- اعتصام رمزي داخل مقر نقابة الصحفيين للمطالبة بالإفراج عن زملائهم في السجون

نظّم عدد من الصحفيات اعتصاماً رمزياً داخل مقر نقابة الصحفيين للمطالبة بالإفراج عن زملائهم في السجون، وتضامنًا مع حق الزملاء والزميلات في حرية التعبير.

يذكر أن الصحفيات الخمس المحبوسات على ذمة قضايا مختلفة، من أصل أكثر من 20 صحفياً، هن: منال عجرمة، وصفاء الكوربيجي، وهالة فهمي، ودينا سمير، و علياء عواد.

- ملف نادى الصحفيين النهري

طالب عدد من الصحفيين أعضاء النادي، نقيب الصحفيين وأعضاء مجلس النقابة، بالتدخل لسرعة إنهاء أعمال الصيانة والإصلاحات وافتتاح النادى، التي دامت طوال 4 سنوات دون تقدم ملموس، حيث تقدم أعضاء النادي بمذكرة للنقيب والمجلس لحل الأزمة.

وجاء رد النقيب، بأنه قد تحدث عن إصلاحات النادي في مقابلة مع وزير الشباب والرياضة، والذي بدوره وعده بمقابلة أخرى لمناقشة الموضوع تفصيلاً وبحضور أعضاء النادي المنتخبين.

- أزمة بين "أبوعيطة" والصحفي أحمد جمال زيادة [٢]

بدأت الأزمة بين وزير القوى العاملة الأسبق وعضو لجنة العفو ،كمال أبو عيطة، والصحفي أحمد جمال زيادة بتعليق يحتوي على تهديدات كتبه "أبو عيطة"، على خبر نشرته صفحة موقع "زاوية ثالثة" على "فيسبوك" عن قضية الناشر المصري هشام قاسم، القيادي بالتيار الليبرالي الحر. وتم حذف التعليق لاحقًا لكنه أثار غضب عدد كبير من الصحفيين.

بدوره، قام مجلس رئاسة تحرير "زاوية ثالثة" بإخطار نقابة الصحفيين بالواقعة، باعتبار أن رئاسة التحرير تتكون من أعضاء في الجمعية العمومية للنقابة.

كما أبلغت إدارة الموقع أبو عيطة بأنها "تؤمن بحرية التعبير كاملة، لكن حرية التعبير لا يجب أن تتضمن أي تهديدات بالحبس أو بغيره، وأكدت أنها قد تتخذ إجراءات قانونية ضده بشأن هذه التهديدات".

وجاء رد النقابة في صورة خطاب من نقيب الصحفيين لوزير القوى العاملة الأسبق وعضو لجنة العفو "كمال أبو عيطة"، مؤكدا على أن الدستور المصري ينحاز لحرية التعبير وحرية الصحافة، وأن النقابة تدافع عن المهنة وعن حق كل صحفي في أداء عمله في نشر المعلومات عبر تغطيات نزيهة تحترم حق القارئ في الإطلاع والمعرفة، ولا تعتبر أن ذلك موجباً لتهديده أو التضيق عليه أو الضيق به.

ورد "أبو عيطة"، على خطاب نقيب الصحفيين، ليؤكد أن موقع "زاوية ثالثة" قام بعمله بمهنية أثناء تغطيته لقضية هشام قاسم، وأنه لم يقصد أن يوجه خطابه للصحفية التي نشرت الخبر ولا للموقع، وأن الواقعة قد فُهمت خطأ، وقد يكون سببها عدم إجادته لاستخدام هذه التكنولوجيا.

- تأسيس عضو المجلس عبد الرؤوف خليفة لجمعية لخدمة الصحفيين

أعلن رئيس لجنة الإسكان وعضو مجلس نقابة الصحفيين عن تأسيس جمعية لخدمة الصحفيين، وهو ما أثار حفيظة النقابة وعدد كبير من الصحفيين، الذين اعتبروه خطوة لشق الصف الصحفي ووحدة الصحفيين، ويضر باستقلالية المهنة، وانقسم الصحفيين ما بين مؤيد ومعارض للجمعية.

من جانبه، دعا نقيب الصحفيين خالد البلشي، مجلس النقابة لجلسة اجتماع طارئ، الأربعاء الموافق 27 سبتمبر 2023، وذلك لمناقشة قضية الكيانات الوهمية التي تنال من النقابة، بعد قيام أحد أعضاء المجلس بإنشاء كيان موازي بالمخالفة للقانون وقرارات المجلس والأعراف النقابية- حسب بيان النقابة.

وجاء قرارات اجتماع المجلس الطارئ بإعفاء عبد الرؤوف خليفة من رئاسة لجنة الإسكان وإحالته للتحقيق، واتخاذ كل الإجراءات القانونية والنقابية لوقف نشاط هذه الجمعية.

---

٢ موقع زاوية ثالثة

٣. أبرز قرارات وتحركات المجلس والنقيب

خلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية لنقيب الصحفيين ومجلس النقابة، اتخذ النقيب وبعض من أعضاء المجلس مجموعة من القرارات والتحركات في ملفات عدة، والتي رصدها موقع "نقابة ميتر".

ففي ملف التدريب، أبرمت النقابة بروتوكول تعاون مع أكاديمية العلوم الإدارية في الدراسات العليا والتدريب وتخفيضات تصل لـ 40% للدراسات العليا للصحفيين وأسرهم ومنحتى دكتوراه وماجستير بدون مقابل.

وفيما يتعلق بملف التأمينات، فقد تم فتح مكتب التأمينات بالصحفيين وإتاحة الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية، للصحفيين المقيدين بجدول المشتغلين الراغبين في فتح ملفاتهم التأمينية، من خلال أي مكتب تأمينات يرغبون في تقديم الأوراق له بشرط تقديم صورة كارنيه النقابة، وخطاب من النقابة يفيد القيد بجدول المشتغلين.

كما اجتمع مجلس النقابة مع أعضاء الشعب والروابط، لمناقشة مواد اللائحة التنفيذية الموحدة، والاستماع لمقترحاتهم ومناقشتهم، وكذلك للتحضير لعقد انتخابات الشعب والروابط، وعرض ما خلص إليه اجتماع مجلس النقابة في هذا الأمر.

وفي ملف الأجور، قررت نقابة الصحفيين زيادة المعاشات والحد الأدنى للأجور، بواقع 500 جنيه ليصبح 3 آلاف جنيه، على أن تطبق هذه الزيادة بدءاً من السنة المالية الحالية معاش شهر يوليو، وأن يتم صرفها فوراً مع معاش شهر أغسطس. وخاطب نقيب الصحفيين جميع المؤسسات الصحفية والصحف بوجوب رفع الحد الادنى للاجور إلى ٣ آلاف جنيه بداية من يوليو.

أما عن دور النقابة في حل أزمات الصحفيين داخل المؤسسات الصحفية، فقد تضامن مجلس نقابة الصحفيين مع صحفيي الـ "بي بي سي" المضربين عن العمل ودعم مطالبهم، بعد سلسلة من المفاوضات اختتمها نقيب الصحفيين خالد البلشي في الأول من سبتمبر، مع إدارة الخدمة العالمية لهيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، والتي انتهت إلى تحقيق اتفاق رضائي بشأن أجور الصحفيين والعاملين في مكتب الهيئة بالقاهرة.[3]

أيضا، أعلن مجلس النقابة دعمه لمطالب الزملاء الصحفيين وأصحاب المعاشات بالوفد للحصول على مستحقاتهم المالية، وحث مجلس النقابة إدارة صحيفة الوفد والقائمين على الحزب للالتزام بتعهداتهم ووقف سياسة المماطلات وصرف مستحقات الزملاء المالية، وشدد المجلس على مساندته لأي تحركات قانونية يتخذها الزملاء حتى الحصول على حقوقهم كاملة غير منقوصة.

وطالب عدد من الزملاء في جريدة روز اليوسف ودار الهلال ودار المعارف ووكالة أنباء الشرق الأوسط، تدخل النقيب ومجلس النقابة الصحفيين لوقف خصم ضرائب (تصل الي 700 أو 800 جنيه شهرياً) من بدل التدريب والتكنولوجيا.

ومن جهته، خاطب خالد البلشى نقيب الصحفيين المهندس عبد الصادق الشوربجى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة بوقف خصم ضريبة على بدل التدريب والتكنولوجيا للزملاء الصحفيين فى بعض المؤسسات القومية بالمخالفة لقواعد المساواة بين الزملاء، أو نقل صرف البدل إلى نقابة الصحفيين للاستفادة من عدم استقطاع الضريبة منهم.[4]

---

٣ بيان نقابة الصحفيين

٤ بيان النقابة

وفي ملف الحريات، جدد نقيب الصحفيين خطابه بمطالب النقابة من الحوار الوطني بشأن إطلاق سراح الصحفيين المحبوسين وتعيين المؤقتين وتعديلات تشريعية وإجراءات اقتصادية، ورفع الحجب عن المواقع وإعلام متنوع وإجراءات إعادة الاعتبار للصحافة القومية واعتماد كارنيه النقابة وخطابات الصحف كتصريح وحيد للعمل

أما عن الدور النقابي، فقد أدانت نقابة الصحفيين مجزرة الاحتلال الصهيوني في جنين ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، في مدينة جنين، عنوان النضال، ورمز المواجهة ضد المحتل الغاشم.

أيضا، أعلنت عن فتح باب تلقى مقترحات تطوير جوائز الصحافة المصرية لمدة أسبوع، لتلقي مقترحات الزملاء أعضاء الجمعية العمومية لتطوير وإعادة هيكلة مسابقة جوائز الصحافة المصرية في ٢٧ أغسطس.

وتم تشكيل مجلس أمناء لجوائز الصحافة المصرية يضم نقباء سابقين وعددًا من كبار الكتّاب، وإعادة جوائز الصحافة المصرية إلى سابق عهدها عندما أسسها الكاتب الصحفى الراحل محمود عوض. وقرر المجلس توليه رئاسة مجلس الأمناء هذا العام شرفيًا للأستاذ محمد العزبي، أخر الأساتذة الحاصلين على جائزة النقابة التقديرية. ويضم تشكيل مجلس الأمناء من النقباء السابقين؛ الأساتذة يحيى قلاش، وضياء رشوان، عبد المحسن سلامة.

ومن الكتّاب الصحفيين الأساتذة، سناء البيسى، وفاروق جويدة، وكريمة كمال، وشريف رياض، وعبلة الرويني، و هالة العيسوى، وعبد الله السناوى، وأيمن الصياد، وحمدى رزق، وأسامة سلامة.

كما شارك نقيب الصحفيين وأعضاء المجلس في احتفالية مئوية محمد حسنين هيكل بمتحف الحضارة، وفي المنتدى الدولي للاتصال الحكومي بالشارقة.

ووقع مجلس نقابة الصحفيين بروتوكول تعاون مع نادي "البيطريين" النهري للاستفادة من أنشطته المتنوعة.

وفي ملف الإسكان، تم تخصيص 576 وحدة سكنية للنقابة، حيث تلقت النقابة موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته رقم 182 بتاريخ 27 أغسطس 2023 على تخصيص 576 وحدة سكنية لصالح النقابة بمدن (القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة و المنصورة الجديدة و6 أكتوبر الجديدة).

وعن تحركات النقابة بملف الكيانات الوهمية، وتزوير كارنيهات النقابة، في إطار دور مجلس نقابة الصحفيين في مواجهة ظاهرة الكيانات الوهمية و منتحلي الصفة، ألقت أجهزة الأمن القبض على متهم بتزوير كارنيهات نقابة الصحفيين، والنصب على المواطنين، والاستيلاء على مبالغ كبيرة، وإدارة موقع دون ترخيص، وذلك بناءً على بلاغات تقدّمت بها نقابة الصحفيين خلال أغسطس الماضي.[5]

٥ بيان النقابة

الفصل الثاني: نشاط اللجان النوعية بنقابة الصحفيين

خلال الربع الثاني من العام القانوني الأول لمجلس النقابة، استكملت لجان النقابة علمها؛ وعقدت اجتماعات لتطوير أنشطتها.

وكانت لجنتي الثقافية والفنية، والتدريب وتطوير المهنة هما الأكثر نشاطًا، فيما اكتفت لجنة القيد بانعقاد وحيد للنقل في جدول المشتغلين في يوليو الماضي ولم تعلن النتيجة حتى نهاية سبتمبر، واختفى دور لجنة التشريعات خلال الثلاث شهور الماضية.

اللجنة الثقافية والفنية

تختص اللجنة الثقافية والفنية كما ورد في اللائحة الداخلية للنقابة بإعداد الدورات الثقافية لأعضاء النقابة وما تسهم به النقابة من الخدمات الثقافية للجمهور وما يتطلبه ذلك من اتصالات داخلية وخارجية .

وخلال الربع الثاني من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين لم تجتمع اللجنة الثقافية والفنية برئاسة عضو مجلس النقابة محمود كامل، واعتمدت على تنفيذ الأنشطة التي تم مناقشتها في الاجتماع الأول مع أعضاء اللجنة؛ وذلك دون أن تجتمع اللجنة بشكل دوري لتقييم مدى تنفيذ الخطة أو الاستراتيجية التي تم وضعها وتنفيذها ومناقشة ما يستجد من أعمال.

فيما نظمت اللجنة الثقافية والفنية 6 ندوات، واحتفاليتين بمئوية سيد درويش، واحتفالية بمناسبة المولد النبوي الشريف، وجلسة نقاشية لصالون السبت الثقافي التابع لرابطة الرواد بنقابة الصحفيين.

كما أصدرت اللجنة بيانين، الأول لوقف هدم جبانات السيدة عائشة والإمام الشافعي، والثاني تضامناً مع الناقد طارق الشناوي، ضد تجاوز وإساءة من الفنان مصطفى قمر، بخصوص فيلمه الجديد "ولاد حريم كريم".

لجنة النشاط

لجنة النشاط هي إحدى اللجان النقابية في نقابة الصحفيين، والتي تختص بتنظيم النشاطات الترفيهية للأعضاء وأسرهم، وما تسهم به النقابة من الخدمات الترفيهية، وما يتطلبه ذلك من اتصالات داخلية وخارجية.

وخلال الربع الثاني من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين، لم تجتمع لجنة النشاط برئاسة عضوة مجلس النقابة دعاء النجار، ولكن نفذت اللجنة عددا من الأنشطة المقدمة لأعضاء الجمعية العمومية وأسرهم، أبرزها توفير عدد ٧ رحلات ووحدات مصيفية لقضاء عطلة الصيف للصحفيين وأسرهم بأسعار مخفضة نسبيًا.

لجنة التشريعات

تختص لجنة التشريعات الصحفية والإعلامية، بدراسة القوانين المتعلقة بالصحافة والإعلام، ومشروعات القوانين المكملة للدستور وهى: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، الهيئة الوطنية للصحافة، الهيئة الوطنية للإعلام، ولجنة الحريات ومراجعة عقوبات قضايا النشر.

وغابت أنشطة لجنة التشريعات برئاسة عضو مجلس النقابة إبراهيم أبو كيلة، خلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية للمجلس؛ رغم قرارات الجمعية العمومية بالعمل على إجراء تعديلات تشريعية للقوانين المعوقة للعمل الصحفي والتي تجيز حبس الصحفيين في قضايا نشر.

لجنة التدريب وتطوير المهنة

تهتم لجنة التدريب وتطوير المهنة بدعم وتطوير مهارات الصحفيين من خلال دورات تدريبية، وتعّلم مهارات جديدة لمواكبة التكنولوجيا والآليات المستحدثة.

وخلال الربع الثاني من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين، لم تجتمع لجنة التدريب وتطوير المهنة برئاسة عضو مجلس النقابة محمد سعد عبد الحفيظ، كما يُلاحظ غياب استراتيجية واضحة للجنة وخطة عمل واضحة أمام الجمعية العمومية.

فيما عقدت اللجنة 7 دورات تدريبية لتنمية مهارات الأعضاء، ومنها: مهارات التعليق الإذاعى والتليفزيونى، الأخطاء الإملائية و الأسلوبية الشائعة في العربية والتدقيق اللغوي بالكمبيوتر، تعليم اللغة الألمانية، مهارات مونتاج الفيديو الاحترافي، والتدريب على صحافة البيانات وأدوات العرض البصري الرقمي، وإدارة المحتوى بالمواقع والمنصات الرقمية والربح من منصات التواصل الاجتماعي.

لجنة الرعاية الاجتماعية والصحة

تختص لجنة الرعاية الاجتماعية بالتخطيط اللازم لرعاية أعضاء النقابة أسرهم من الناحيتين الاجتماعية والصحية تنفيذا للمادة 47 من القانون وفي حدود المشروعات التي يقرها مجلس النقابة .

وخلال الربع الثاني من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين، عقدت لجنة الرعاية الإجتماعية والصحية اجتماعًا واحدًا في يوليو، برئاسة عضو مجلس النقابة محمد الجارحي، وبحضور عدد من أعضاء الجمعية العمومية، وتم مناقشة أعمال اللجنة وأنشطتها والمقترحات المقدمة من الزملاء لتطوير وتنظيم عملها، لكن اللجنة لم تعرض استراتيجية وخطة عملها على الجمعية العمومية.

كما أعلنت عن خصم خاص لأعضائها الصحفيين على الأدوية المحلية والمستوردة، والتوصيل مجانًا من "اصرفلي". كما قدمت عرض لأعضاء النقابة خصماً على باقات الانترنت.

لجنة الشؤون والعلاقات العربية والخارجية

وتختص لجنة العلاقات العربية والخارجية بتوثيق العلاقات مع الهيئات المماثلة في الخارج والمنظمات العربية والدولية وتنظيم اشتراك النقابة في المؤتمرات والدراسات الخارجية واستقبال الوفود العربية والأجنبية وما إلى ذلك، وفقاً للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

وفي الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، لم تدع لجنة الشئون العربية بنقابة الصحفيين، برئاسة حسين الزناتى وكيل النقابة، لاجتماع، وبالتالي فإنها لم تطرح استراتيجية أو خطة عمل واضحة على الجمعية العمومية. فيما عقدت ثلاث ندوات عن "مستقبل العالم العربى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية"، لقاء مفتوح عن "الأمن القومى المصرى والعربى بعد مرور 50 عامًا على حرب أكتوبر"، ومناقشة حوارية عن "مستقبل العالم العربى فى ظل المتغيرات الإقليمية والدولية".

لجنة الإسكان والمشروعات

خلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، وافق د.عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، على إعادة التعامل على قطعة أرض مدينة الصحفيين بمدينة السادس من أكتوبر، وفق الشروط والضوابط المقررة، وذلك فيما يخص أرض نقابة الصحفيين، الذي تم سحبها في مارس الماضي، بعد لقاء له مع نقيب الصحفيين، في يوليو الماضي، بحضور د. وليد عباس، معاون الوزير والمشرف على قطاع التخطيط والمشروعات، والمهندس أمين غنيم، نائب رئيس الهيئة لقطاع المشروعات العقارية والتجارية.

وعقدت لجنة الإسكان برئاسة عضو مجلس النقابة عبد الرؤوف خليفة، اجتماعًا للزملاء الحاجزين بمشروع مدينة الصحفيين بالسادس من أكتوبر، لمناقشة آخر المستجدات، ولكن لا يوجد أي إجراء بإنشاء مدينة الصحفيين حتى كتابة التقرير.

كما أعلنت لجنة الإسكان، عن فتح باب الحجز لعدد (٥٠) وحدة سكنية بمدينتي. وهو ما أثار حفيظة عدد من الصحفيين لارتفاع أسعار الوحدات وتردي أوضاعهم الإقتصادية.

ومن جانبه، أعلن خالد البلشي نقيب الصحفيين في بيان صادر عن النقابة، أن النقابة تلقت موافقة مجلس إدارة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بجلسته رقم ١٨٢ بتاريخ ٢٧ أغسطس ٢٠٢٣ على تخصيص ٥٧٦ وحدة سكنية لصالح النقابة بمدن (القاهرة الجديدة والعاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة و المنصورة الجديدة و٦ أكتوبر الجديدة) على أن تحدد أسعارها لاحقاً.

(ولم تعلن الشروط وبدء التقديم لحجز الوحدات حتى وقت كتابة هذا التقرير).

ومن الملاحظ غياب استراتيجية واضحة للجنة وخطة عمل واضحة أمام الجمعية العمومية.

لجنة الخدمات

خلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، اجتمعت لجنة الخدمات والتكنولوجيا برئاسة محمد يحيى، اجتماع واحد في أغسطس، لمناقشة أعمال اللجنة وأنشطتها وندواتها والمقترحات المقدمة من قبل الزملاء .

وقدمت بعض الخصومات المتنوعة للصحفيين وأسرهم، منها على سبيل المثال: تقديم خصم للصحفيين من بعض المطاعم وإحدى شركات الحلويات والمكتبات المدرسية و توفير خصومات علي مصروفات أكاديمية أخبار اليوم لأبناء الصحفيين، وخصم وتقسيط علي اشتراك النادى الأهلى فرعي التجمع الخامس أو الشيخ زايد، ونادي النصر الرياضي.

اللجنة الاقتصادية

لم تجتمع اللجنة الاقتصادية برئاسة عضو مجلس النقابة محمد خراجة، خلال الربع الثاني من العام الأول لمجلس نقابة الصحفيين، ويُحظ غياب استراتيجية أو خطة عمل واضحة للجنة. فيما نظمت اللجنة ثلاث ندوات عن "التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 وعلاقتها بالطاقة الجديدة والمتجددة"، و"التكامل الاقتصادي والدور المصري في إعمار السودان"، و"صناعة السكر في مصر بين الواقع والتحديات".

وأقامت دورة تدريبية بالتعاون مع جهاز التعبئة العامة والإحصاء، حول قراءة المؤشرات الاقتصادية، كما قدمت خدمة لأبناء الصحفيين، وتدريب 30 طالب من أبناء الصحفيين في بنك القاهرة.

وأعلنت اللجنة الاقتصادية بنقابة الصحفيين، بالتعاون مع لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية، عن تكريم أبناء الصحفيين المتفوقين، وذلك برعاية بنك ناصر الاجتماعي.

لجنة القيد

وفقاً اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين، يشكل مجلس النقابة لجنة القيد الابتدائية و يختار مندوبيه في اللجنة الاستئنافية في أول جلسة لدورته، وتمارس لجنة القيد عملها طبقا للقانون على النحو الآتي :

تعد اللجنة نموذجا لطلب القيد ولا يجوز قبول طلبات على غير هذا النموذج .

تعد اللجنة قائمة الأوراق والشهادات المطلوبة للقيد ويلزم طالب القيد بها مع طلبه .

يحيل النقيب طلبات القيد إلي اللجنة ويرسل بيانا بأسماء طالبي القيد إلي كل من الاتحاد الاشتراكي وزارة الإعلام لإبداء الرأي فإذا لم تتلق اللجنة رأي – هاتين الجهتين أحدهما أو كليهما خلال أسبوعين كان لها أن تبت في هذه الطلبات على أن يبلغ النقيب ما تم بخصوصها إلى الجهتين المذكورتين خلال المدة التي يحددها القانون .

كل من يلتحق حديثا بعمل صحفي عليه أن يتقدم بطلب قيده في جدول النقابة خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ التحاقه بهذا العمل طبقا للقانون .

وتصدر قرارات لجنة القيد بقبول العضوية بالإجماع فإذا لم يتوفر الإجماع تؤجل لجنة القيد الحالية وتعرضها على مجلس النقابة لإبداء الرأي فيها وتلتزم اللجنة بقرار المجلس

علي لجنة القيد أن تبلغ النقيب بقراراتها فور صدورها مباشرة .

وخلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية للمجلس الحالي، انعقدت لجنة القيد برئاسة عضو مجلس النقابة هشام يونس، جلسة للنقل لجدول المشتغلين في يوليو 2023. ولم تُعلن نتيجة جدول المشتغلين حتى وقت كتابة هذا التقرير.

وتنص المادة (3) من لائحة القيد بنقابة الصحفيين على: "تعقد لجنة القيد اجتماعاً دورياً في الأسبوع الأول من كل شهر لتدارس شؤون القيد، على أن تعقد جلستين سنويا على الأقل في الأسبوع الأول من شهري أبريل وأكتوبر من كل عام للنظر في طلبات القيد المقدمة إليها والبت فيها".

كما تنص المادة (4) على أن: "يفتح الباب لتلقي طلبات القيد مرتين سنويا في الفترة من أول يناير وحتى نهاية فبراير، وفي الفترة من أول يوليو وحتى نهاية أغسطس من كل عام".

لجنة المرأة

اجتمعت لجنة المرأة برئاسة دعاء النجار عضو مجلس النقابة، اجتماعين لمواصلة النقاشات والمقترحات بشأن اللجنة في 18 يوليو، 12 سبتمبر، لكن مازال نشاط اللجنة محدود، رغم مرور خمسة أشهر على بدء عملها، واجتماعها الأول في 9 مايو الماضي.

ونظمت اللجنة ندوتين، فيما لم تعقد ورش العمل التدريبية، التي كان من مقرر كتابتها وتنظيمها عقب إجازة عيد الأضحى الماضي، والتي تخص بيئة العمل الآمنة بكل جوانبها القانونية والنفسية لضمان توازن الحقوق والمسؤوليات والواجبات.

ومن الملاحظ، عدم تفعيل أنشطة لجنة المرأة الخاصة بوضع سياسات بيئة عمل آمنة، لتطبيقها داخل المؤسسات الصحفية، ومتابعة اللجنة لتنفيذها، وكذلك غياب استراتيجية واضحة للجنة وخطة عمل واضحة أمام الجمعية العمومية.

لجنة الحريات

لجنة الحريات والشؤون السياسية- حسب اللائحة الداخلية لنقابة الصحفيين- تختص بمتابعة النشاط السياسي داخل النقابة وخارجها والاتصال بالتنظيم السياسي وطبقا للمادة 47 من القانون.

لم تجتمع لجنة الحريات خلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية للمجلس (أخر اجتماع بتاريخ 5 يونيو)، ولم تطرح استراتيجيتها أو خطة عملها على الجمعية العمومية. لكن سعى رئيسها محمود كامل، وخالد البلشي نقيب الصحفيين، للتفاوض مع الجهات المعنية لإطلاق سراح الصحفي كريم أسعد، الذي تم القبض عليه في أغسطس، بعد يومين من توقيفه، على خلفية قضية نشر[6].

٦ بيان لجنة حريات الصحفيين

وفي سبتمبر أُخلي سبيل الصحفية دنيا سمير ، التي كانت ضمن قائمة الصحفيين المحبوسين التي قدمتها النقابة للنائب العام ولجنة العفو .

كما تم إخلاء سبيل والد الصحفي أحمد جمال زيادة، بقرار من نيابة أمن الدولة العليا بعد قضائه ٢٨ يوما قيد الحبس الاحتياطي بتهم سياسية على خلفية نشاط ابنه الصحفي والسجين السياسي السابق المقيم ببلجيكا أحمد جمال زيادة.

وصدر عن اللجنة بيانين، طالبت في البيان الأول بالكشف عن مكان احتجاز الصحفي كريم أسعد وإطلاق سراحه. ورحبت لجنة الحريات في البيان الثاني[7]، بقرارات العفو الرئاسى عن عدد من السجناء، ومن بينهم الناشط السياسى أحمد دومة. وجدد مطالب الإفراج عن الصحفيات والصحفيين المحبوسين.

كما جدد نقيب الصحفيين، خلال كلمته بجلسة لجنة حقوق الإنسان بالحوار الوطني، تحت عنوان "دعم وتشجيع حرية الرأي والتعبير"، مطالبة بالإفراج عن جميع الصحفيين المحبوسين- نقابيين وغير نقابيين- والعفو عمن صدرت أحكام بحقهم فى إطار القانون والدستور.

لجنة المعاشات

تختص لجنة المعاشات بإدارة صندوق المعاشات وتشكل طبقا للمادة 91 من القانون وتمارس عملها في حدود هذه المادة واللائحة التنفيذية لقانون المعاشات .

وخلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية للمجلس الحالي، احتفلت لجنة المعاشات برئاسة عضو مجلس النقابة أيمن عبد المجيد، بعيد ميلاد جماعي، لشيوخ المهنة مواليد شهر يوليو وأغسطس وسبتمبر.

ونظمت لجنة المعاشات بنقابة الصحفيين حلقتين ضمن فعاليات صالون تواصل الأجيال، الحلقة الأولى تحت عنوان: "أخلاقيات الصورة الصحفية.. بين حق السبق وحرمة الحياة الخاصة".وجاءت الحلقة الثانية بعنوان عنوان "رسالة صحافة الجريمة وفن المغامرة الصحفية"، بحضور نخبة من رواد المهنة المتخصصين في فن صحافة الجريمة

لجنة التسويات

تختص لجنة التسويات، بحل المنازعات الخاصة بشئون المهنة وتشكل طبقا للمادة من القانون، وفقاً للائحة الداخلية لنقابة الصحفيين.

وخلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية لمجلس نقابة الصحفيين، شارك عضو مجلس النقابة ووكيل النقابة للتسويات محمد سعد عبد الحفيظ، مفاوضات نقيب الصحفيين خالد البلشي لبحث أزمة الصحفيين في المؤسسات الصحفية والحل على تحسين أوضاعهم، والتي كان من بينها أزمة صحفيو مكتب "بي بي سي" في القاهرة لزيادة رواتبهم بما يتوافق مع التحديات الاقتصادية التي تعيشها مصر، وأزمة الصحفيين بجريدة الوفد وصرف مستحقاتهم المالية.

٧ بيان لجنة حريات الصحفيين

الفصل الثالث: الوعود الانتخابية لنقيب الصحفيين

تابع موقع "نقابة ميتر" مسارات تحقق الوعود الانتخابية للنقيب، عن طريق القرارات والتحركات والتصريحات الرسمية التي نشرت سواء عبر المواقع الإخبارية أو عبر الصفحات الرسمية للنقيب أو عبر التواصل المباشر مع النقيب.

وتضمنت تلك الوعود والتي عددهم ١٢ وعدًا، هي الآتي:

- التشريعات والحريات
- الرواد وشيوخ المهنة
- تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها
- إصدار قانون حرية تداول المعلومات
- رفع الحجب عن المواقع الصحفية
- القيد والتدريب
- التسويات
- استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين
- تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر
- تطوير ملف الرعاية الصحية
- زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام
- إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين

التشريعات والحريات.. جاري العمل عليه

استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتشريعات والحريات عن نقطة "جاري العمل عليه".

حيث أعلن نقيب الصحفيين خالد البلشي، أنه سيتم إطلاق سراح الصحفي كريم أسعد خلال ساعات. وقال عبر صفحته على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك"[8]: "تواصلت مع الجهات المعنية بشأن الزميل كريم أسعد وهو بخير وسيكون في منزله خلال ساعات". وبالفعل تم إطلاق سراح الصحفي كريم أسعد في 20 أغسطس الماضي.

وتم إخلاء سبيل الصحفية دنيا سمير ، التي كانت ضمن قائمة الصحفيين المحبوسين التي قدمتها النقابة للنائب العام ولجنة العفو ، وإخلاء سبيل والد الصحفي أحمد جمال زيادة، بقرار من نيابة أمن الدولة العليا بعد قضائه ٢٨ يوما قيد الحبس الاحتياطي بتهم سياسية على خلفية نشاط ابنه الصحفي والسجين السياسي السابق المقيم ببلجيكا أحمد جمال زيادة[9].

وأرسل نقيب الصحفيين خطاباً بمطالب الصحفيين للأمانة الفنية العامة للحوار الوطني، مرفق به مخاطبات بهذه المطالب للجهات الرسمية وتوزعت بين مطالب عاجلة وإجراءات قانونية وعلى مستوى الحريات ومطالب اقتصادية وتعديلات تشريعية.

كما كرر خالد البلشي عددا من المطالب لمجلس أمناء الحوار الوطني، منها إعادة النظر في كل القوانين المتعارضة، وعلى رأسها قانون تنظيم الصحافة والإعلام الذي يضم العديد من النصوص التي تقيد حرية الصحافة، إعادة النظر في قانون الجريمة الإلكترونية، والقوانين الالكترونية التي تفتح الباب لحجب المواقع، وإصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر بشكل عام، وإعادة إعداد الجهاز البيروقراطي في الدولة وتدريبه.

وفي تصريح له، قال "البلشي": "إن واقع الصحافة في مصر مقيد بشكل كبير، وهناك قيود تفرض على الصحافة، مشيرا في الوقت ذاته إلى أن "حرية الصحافة ليست ريشة توضع على رؤوس الصحفيين"، مؤكداً أن حرية الإعلام والصحافة تعتبر على رأس الضمانات المطلوبة لأي تطور سياسي وأي محاولة للانفتاح في المجتمع.

ومن المفترض أن يعمل النقيب وفقا لوعده الانتخابي الخاص بملف التشريعات والحريات على النقاط الآتية:

- تشكيل لجنة مشتركة من مجلس النقابة وأعضاء الجمعية العمومية للعمل على تطوير وتعديل القوانين القائمة واستكمال البناء التشريعي ومهمتها (إعادة طرح النقاش حول القوانين الخاصة بالصحافة والإعلام.
- العمل على إعادة تضمين نص منع حبس الصحفيين احتياطيا في قانون تنظيم الصحافة والإعلام.
- تنقية القوانين الأخرى من النصوص التي تفتح بوابات خلفية للحبس الاحتياطي للصحفيين.
- العمل على إصدار قانون منع الحبس في قضايا النشر، تفعيل ميثاق الشرف الصحفي ضد منتهكيه.
- التحقيق في جميع الشكاوى المقدمة للمجلس السابق بشأن حملات التشويه.

٨ منشور خالد البلشي نقيب الصحفيين

٩ المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

الرواد وشيوخ المهنة.. جاري العمل عليه

استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالرواد وشيوخ المهنة عند نقطة "جاري العمل عليه". حيث سعى نقيب الصحفيين إلى حل أزمة التأمينات لبعض الصحفيين أعضاء الجمعية العمومية، وذلك من خلال اللقاء الذي جمع بين النقيب ووزيرة التضامن الاجتماعي نيفين قباج، ونجح في إعادة فتح مكتب تأمينات بالنقابة.

وقرر مجلس نقابة الصحفيين تشكيل مجلس أمناء لمسابقة جوائز الصحافة المصرية، وتولية رئاسة مجلس الأمناء هذا العام شرفيًا للأستاذ محمد العزبي، آخر الأساتذة الحاصلين على جائزة النقابة التقديرية.

ومن المنتظر أن يحقق النقيب خلال فترته القانونية وهي عامين، الآتي:

- رفع القيود المفروضة على أصحاب المعاشات والعمل على ربط الحصول على البدل بكارنيه النقابة.
- العمل على رفع قيمة معاش النقابة بشكل دوري بما يعادل الزيادة في بدل التكنولوجيا.
- مخاطبة الهيئة الوطنية للصحافة والمؤسسات الصحفية لصرف مكافآت نهاية الخدمة كاملة طبقا للقانون ودون استقطاع أو خصم.
- دراسة تخصيص مقعد في مجلس النقابة لأصحاب المعاشات.
- واستكمال جهود المجالس السابقة في حل مشكلة التأمينات الخاصة بعدد كبير من الزملاء.

تطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها.. جاري العمل عليها

خلال الربع الثاني من العام الأول للنقيب، رصد "نقابة ميتر" مطالبات النقابة في جلسات الحوار الوطني التي دعا بها لدعم وتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها"، ولكن لا يوجد أي تقدم ملحوظ في الوعد الانتخابي ليظل مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "جاري العمل عليها".

ومن المنتظر أن يعمل نقيب الصحفيين خلال عامين "فترته القانونية"، على الآتي:

- الدعوة لمؤتمر عام سادس خلال العام الأول لمناقشة قضايا المهنة وسبل تطويرها.
- إنشاء آلية دائمة برعاية النقابة لحماية صناعة الصحافة.
- السعي لتخفيف الشروط المالية التي وضعها المجلس الأعلى للإعلام لتوفيق أوضاع الصحف والمواقع القائمة.
- وكذلك تخفيف الشروط الخاصة بإصدار الصحف والمواقع بما يضمن توسيع السوق الصحفية.
- العمل على خفض القيود المالية المفروضة على المؤسسات الصحفية.
- تحرير الصحافة المصرية من الهيمنة المفروضة عليها والفصل بين الملكية والتحرير.

- تفعيل نصوص مواجهة الاحتكار الموجودة في القوانين المختلفة، والتصدي للظواهر الجديدة والتي تفتح أبوابا خلفية للتدخل في المحتوى الصحفي المنشور عبر المواقع.

- وضع قواعد نقابية واضحة وملزمة لاختيار رؤساء التحرير ومجالس الإدارات بالصحافة القومية، تضمن عدم تضارب المصالح وعدم الجمع بينها وبين عضوية مجلس النقابة.

إصدار قانون حرية تداول المعلومات.. جاري العمل عليه

خلال الربع الثاني من العام الأول لنقيب الصحفيين، رصد موقع "نقابة ميتر" سعي نقيب الصحفيين لإصدار قانون تداول المعلومات، وذلك من خلال مشاركته في الجلسة التي عقدها الحوار الوطني لمناقشة القانون، إذ تحدث عن أهمية إصدار القانون، وأن مشاركته جاءت بتكليف من الجمعية العمومية.

ومن المنتظر أن ينجح نقيب الصحفيين خلال فترته القانونية، في العمل على إصدار قانون لحرية تداول المعلومات كحق للمجتمع قبل أن يكون حقاً للصحفيين.

رفع الحجب عن المواقع الصحفية.. جاري العمل عليه

رصد موقع "نقابة ميتر" خلال الربع الثاني من العام الأول لنقيب الصحفيين، تحركات لرفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وذلك من خلال عدة لقاءات عقدها النقيب مع الجهات المنوطة.

وجدد مطالبه بضرورة رفع الحجب عن المواقع الإخبارية خلال مشاركته بجلسة الحوار الوطني" دعم وتشجيع حرية الرأي والتعبير". وبالتالي يكون مؤشر الوعد الانتخابي الخاص برفع الحجب عن المواقع الصحفية قد استقر عند نقطة "جاري العمل عليه".

وقد وعد النقيب في برنامجه الانتخابي أنه بحلول عام 2025، يكون قد نجح في رفع الحجب عن المواقع المحجوبة والعمل على إزالة القيود على حرية إصدار الصحف وتحرير العمل الصحفي من هيمنة المؤسسات والجهات المختلفة، عبر الفصل الكامل بين الإدارة والتحرير.

القيد والتدريب.. جاري العمل عليه

استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالقيد والتدريب عند نقطة "جاري العمل عليه"، حيث استكمل نقيب الصحفيين خلال الربع الثاني من عامه الأول، سعيه بتوقيع بروتوكول تعاون بين الصحفيين وأكاديمية العلوم الإدارية في الدراسات العليا والتدريب وتخفيضات تصل لـ 40% للدراسات العليا للصحفيين وأسرهم ومنحتى دكتوراه وماجستير بدون مقابل.

وأعلن مجلس نقابة الصحفيين إعلان كشوف المتقدمين لعضوية اللجان النقابية في المحافظات، وذلك لتلقي الاعتراضات والطعون على الأسماء المعلنة في الكشوف.

وكان "البلشي" قد وعد أنه بحلول عام 2025، يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار لملف القيد بالنقابة عبر وضع معايير واضحة عادلة ومهنية، تضمن عدم تعرض أي زميل مهني للظلم وتضمن عدم تسرب من لا ينتمي للمهنة.

- إعادة فتح ملف "شهادات التخرج" المعلوم للجميع.

- إحياء دور معهد التدريب بالنقابة واختيار مجلس أمناء له، من كبار الصحفيين والمتخصصين في مجال التدريب.

- إعادة النظر في الدورات المؤهلة للقيد بالنقابة، من خلال فريق من المتخصصين، وضرورة أن تشمل هذه الدورات تعريف الصحفي بالقوانين المنظمة لمهنة الصحافة، ومواد قانون العقوبات الخاصة بالنشر.

- إعادة دورات اللغة وعقد اتفاقات مع كلية الإعلام ومؤسسات التدريب المحلية والعالمية، والاستعانة بالخبرات في الشعب المختلفة، في التدريب على مختلف الفنون الصحفية بما يتواكب مع التطورات في الإعلام.

التسويات.. جاري العمل عليه

استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتسويات عند "جاري العمل عليه"، خلال الربع الثاني من العام الأول للنقيب، وذلك بعد فتح مكتب التأمينات بنقابة الصحفيين، والذي بدأ العمل في 21 أغسطس، والاتفاق مع وزارة التضامن الاجتماعي على فتح الملفات التأمينية للصحفيين من أى مكتب تأمينات بالكارنيه وخطاب من النقابة.

وتقرر زيادة معاش النقابة بواقع 500 جنيه ليصبح 3 آلاف جنيه، كما تقرر زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح 3 آلاف جنيه، مع مخاطبة كافة المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد، على أن يتم تطبيقه من لجنة القيد القادمة.

وكان النقيب قد وعد خلال برنامجه الانتخابي بالآتي:

- إحياء دور لجنة التسويات وتفعيل القرارات الصادرة من وزيرة التضامن الاجتماعي السابقة غادة والي والخاصة بعدم توقيع عقوبة الفصل التأميني دون موافقة النقابة وكذلك بعدم إغلاق المؤسسات الصحفية دون الرجوع للنقابة لاستيفاء حقوق الصحفيين.

- تفعيل نص المادة ١٦ من قانون تنظيم الصحافة والإعلام (180 لسنة 2018) التي تلزم المؤسسات بعدم فصل الصحفيين إلا بعد العودة للنقابة.

- تفعيل نص المادة 15 من قانون تنظيم الصحافة والإعلام والتي تلزم المؤسسات الصحفية والإعلامية بالتعاون مع نقابة الصحفيين بإنشاء وتمويل صناديق للتأمين ضد العجز والبطالة.

استعادة دور النقابة ورد الاعتبار للصحفيين.. جاري العمل عليه

خلال الربع الثاني من العام الأول للنقيب، عمل مجلس النقابة على الاشتباك مع القضية الفلسطينية من خلال رفضه للتطبيع أو التصعيد العسكري للاحتلال من خلال بيانات أصدرت عبر لجنة الحريات، وكانت الجمعية العمومية المنعقدة في 2023، قد أكدت على رفضها التطبيع مع الكيان الصهيوني.

وأدانت نقابة الصحفيين جريمة جيش الاحتلال الصهيوني، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، في مدينة جنين، ودعت المجتمع الدولي والمنظمات الدولية للتدخل الفوري لوقف الاعتداءات وتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وملاحقة مرتكبي جرائم الحرب الإسرائيليين وتقديمهم للعدالة بما يضمن عدم إفلاتهم من العقاب.

وفي الشأن النقابي، قررت نقابة الصحفيين زيادة المعاشات والحد الأدنى للأجور، وأعلنت تضامنها مع صحفيي الوفد و"بي بي سي"، وأدارت التفاوض مع الإدارة لتحقيق مطالب الصحفيين.

ويستقر مؤشر هذا الوعد عند نقطة " جاري العمل عليه"، حيث كان نقيب الصحفيين قد ذكر في برنامجه الانتخابي، أنه بحلول عام 2025 يكون قد نجح في الآتي:

- إعادة الاعتبار للجمعية العمومية واستعادة النقابة لكل الصحفيين، وإعادة إحياء أدوار النقابة.
- تفعيل بطاقة عضوية النقابة كتصريح لمزاولة المهنة.
- استعادة دور النقابة كأحد منابر الدفاع عن الحقوق والحريات والتعبير عن الرأي في المجتمع.
- إعادة إحياء دور اللجان النقابية بالمحافظات من خلال قواعد واضحة، والنظر في إنشاء نقابات فرعية في المحافظات التي تتوافر فيها الشروط القانونية.
- التأكيد على قرارات الجمعية العمومية الماضية، وإعادة تفعيلها في إطار القوانين، وفي مقدمتها القرارات الخاصة بأزمة الصحف الحزبية، ومناهضة التطبيع، وعدم الجمع بين الوظيفة الحكومية والمناصب النقابية.
- عدم تغيير قانون النقابة إلا بالعودة للجمعية العمومية والحصول على موافقتها.

زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام .. جاري العمل عليه

خلال الربع الثاني من العام الأول القانوني لنقيب الصحفيين، استقر مؤشر الوعد بـ"زيادة بدل التدريب والتكنولوجيا سنويا بانتظام عند نقطة "جاري العمل عليه"، حيث لم يطالب النقيب بزيادة سنوية ثابتة لبدل التدريب والتكنولوجيا، ولكن تم زيادة البدل بقيمة 300 جنيه شهرياً، بناء على قرارات للرئيس السيسي ضمن حزمة قرارات اقتصادية لدعم المواطن المصري.

كما خاطب البلشى، المهندس عبد الصادق الشوربجى رئيس الهيئة الوطنية للصحافة بوقف خصم ضريبة على بدل التدريب والتكنولوجيا للزملاء الصحفيين فى بعض المؤسسات القومية بالمخالفة لقواعد المساواة بين الزملاء، أو نقل صرف البدل إلى نقابة الصحفيين للاستفادة من عدم استقطاع الضريبة منهم.

وشدد البلشى على أن الخصم يأتى لينال من قواعد المساواة بين الزملاء بمؤسسات (روزاليوسف، ووكالة أنباء الشرق الأوسط، ودار المعارف، وباقي الصحف القومية والمؤسسات الخاصة).

وفي يوليو الماضي، خاطب خالد البلشي، نقيب الصحفيين جميع المؤسسات والصحف القومية والحزبية والخاصة لتطبيق الحد الأدنى للأجور الذي تم إقرارهِ من الدولة، وقدرهِ 3 آلاف جنيه وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية على جميع الزملاء بالصحف والمؤسسات.

وكان نقيب الصحفيين قد وعد أنه بحلول عام 2025 قد ينجح في الآتي: "العمل على صرف بدل التكنولوجيا لجميع الأعضاء وبكارنيه العضوية دون تباطؤ أو استثناء تنفيذا للأحكام القضائية في هذا الشأن على أن يشمل ذلك المؤسسات المحرومة من الحصول على بدل كصحفي الوكالات. العمل على زيادة بدل التكنولوجيا بشكل دوري وثابت".

إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين .. جاري العمل عليها

استقر مؤشر الوعد بـ"إعداد وتطبيق لائحة أجور عادلة للصحفيين" عند نقطة "جاري العمل عليه"، في يوليو الماضي، خاطبت نقابة الصحفيين الصحف لتطبيق الحد الأدنى، وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية. تطبيقاً لقرار وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية رقم 46 لسنة 2023م، الذي نص في مادته الأولى "يكون الحد الأدنى للأجر بالقطاع الخاص ثلاثة آلاف جنيه، وذلك اعتبارًا من م1/7/2023، محسوبًا على أساس الأجر المنصوص عليه فى البند (ج) من المادة رقم (1) من قانون العمل، وهو الأمر الواجب تطبيقه على جميع العاملين بالقطاع الخاص".

وتأتي مطالبة نقابة الصحفيين بتطبيق الحد الأدنى للأجور ، تنفيذا لقرارات وتوصيات الجمعية العمومية لنقابة الصحفيين في مارس 2023، بشأن تطبيق الحد الأدني للأجور، والذي نص على (توصي الجمعية

العمومية مجلس النقابة القادم بالعمل مع كل الجهات ذات الصلة بالعمل على تحسين أجور الصحفيين، لبلوغ الحد الأدنى المقرر من الدولة وما يتبعه من درجات مالية تواكب سنوات الخبرة المهنية)[10].

و قرر مجلس نقابة الصحفيين بجلسة 9 أغسطس 2023، زيادة الحد الأدنى للأجور بعقود العمل الثلاثية لتصبح 3 آلاف جنيه، وتعديلها بلائحة القيد، وخاطب كل المؤسسات الصحفية بتطبيق العقد الجديد على المتقدمين الجدد للجنة القيد، على أن يطبق من لجنة القيد القادمة.

ووفقا لما أعلنته وزارة المالية، في سبتمبر الماضي، فقد تقرر زيادة الحد الأدنى للأجور 2023 الإجمالي للدخل للدرجة السادسة، ليصبح ٤ آلاف جنيه، لكافة العاملين بالجهاز الإداري بالدولة .

تطوير ملف الرعاية الصحية .. جاري العمل عليه

استقر مؤشر ملف الرعاية الصحية إلي نقطة "جاري العمل عليه". فبالرغم من عمل لجنة الرعاية الصحية والإجتماعية على توفير خصم خاص للصحفيين وأسرهم - خصم 23 % على الأدوية المحلية و12 على المستوردة، والتوصيل مجانًا من "اصرفلي"، إلا أن مازال هناك عدد كبير من المشكلات المتعلقة توسيع تغطية العلاج الصحي لجميع محافظات الجمهورية، وزيادة التعاقد مع الأطباء المشاركين في مشروع العلاج، وشمول الخدمة للأدوية، وغير ذلك.

وكان النقيب قد وعد في برنامجه الانتخابي أنه بحلول عام 2025 (مدته القانونية) يكون قد نجح في تحقيق الآتي:

- العمل على ضم الصحفيين وأسرهم إلى مشروع التأمين الصحي الشامل للاستفادة من خدماته.
- حل مشاكل الصحفيين في المحافظات التي تم فيها تطبيق البرنامج. مع تعزيز استفادة الزملاء من مشروع العلاج.
- السعي للتفاوض مع الدولة والمؤسسات المعنية بها لتعظيم الموارد المالية لمشروع العلاج، التواصل والاتفاق مع النقابات المهنية للاستفادة من خبرتهم في مجال التأمين الصحي وعقد مشاركات معهم لتطوير مشروع العلاج واستغلال الإمكانات المتاحة لديهم.
- إعادة التعاقد مع المؤسسات الطبية التي ألغت تعاقدها مع النقابة بسبب التأخر في السداد، ومراجعة كشوف الأطباء والمؤسسات الطبية المتعاقدة مع النقابة.
- تشغيل الصيدلية الكائنة في مقر النقابة، خصوصًا وأن لديها كافة التصاريح اللازمة، مع صرف الأدوية للصحفيين بسعر التوريد، وإجراء تحديثات وتسهيلات للخدمات الطبية المقدمة من النقابة، من بينها تطبيق إلكتروني وموقع يتيح للزملاء التواصل بطريق أسهل وأسرع، وندوات طبية تثقيفية، وقوافل طبية.

١٠ بيان النقابة

تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر .. جاري العمل عليه

طالب خالد البلشي نقيب الصحفيين في جلسة الحوار الوطني، في سبتمبر 2023، بضرورة إعادة النظر في القوانين المتعلقة بقضايا النشر ، وإجراء تعديلات تشريعية لإلغاء الحبس الاحتياطي في قضايا النشر.

ويستقر مؤشر هذا الوعد إلى نقطة جاري العمل عليه، حيث وعد البلشي في برنامجه الانتخابي بمناشدة الجهات المسؤولة للتدخل لتحسين أوضاع المحبوسين وضمان حقهم في الزيارة والعلاج كمطلب دائم، بالإضافة إلى محاولته للإفراج عن الصحفيين المحبوسين.

كما وعد أنه بحلول عام 2025، يكون مجلس النقابة قد نجح في التفاوض وتكون جميع التشريعات المقيدة للمهنة والتي تجيز حبس الصحفيين احتياطيا في قضايا النشر قد تم تعديلها، وأُلغي الحبس الاحتياطي للصحفيين.

الفصل الرابع: قضايا بارزة

خلال الربع الثاني من العام الأول لمجلس النقابة المنتخب في مارس الماضي، برزت مجموعة من القضايا التي شغلت الجماعة الصحفية.

جاءت مشاركة نقابة الصحفيين في الحوار الوطني على رأس هذه القضايا، حيث طالب خالد البلشي نقيب الصحفيين، خلال كلمته في جلسة مناقشة حرية الرأي والتعبير بالحوار الوطني، في سبتمبر ٢٠٢٣، بإلغاء الحبس في قضايا الحرية والتعبير، مؤكدا أنه لابد من الاشتباك مع القضايا التي تمس الحريات، ولابد أن تعود للصحافة والصحفيين حريتهم ويجب أن يمارس الصحفي عمله دون أن يخشى شيئاً، وطالب باعتماد كارنيه النقابة كتصريح عمل ميداني، وإصدار قانون تداول المعلومات، وإقرار لائحة أجور عادلة وإلزام المؤسسات بها، ومراجعة القيود والضوابط المفروضة على حرية الإصدار.

ونوه النقيب خلال الجلسة على عقد ندوة في نقابة الصحفيين، ضمن سلسلة ندوات في إطار حوار داخلي بين أعضائها، وخرجت بالعديد من المقترحات التي جاءت لتؤكد على مطالب الجمعية العمومية وعلى رأسها ضرورة العمل على إصدار قانون حرية تداول المعلومات، باعتباره حق للمجتمع كله، وليس للجماعة الصحفية وحدها.

وأنه لا يقف فقط عند كونه أحد القوانين المكملة للدستور، بل أن الأمم المتحدة رفعته لمصاف الحقوق الرئيسية للمواطنين ووسيلة الانتقال للديمقراطية فلا ديمقراطية بلا معلومات متاحة ومتداولة، وكذلك هو أحد البوابات الرئيسية لتعزيز الحقوق في المجتمع فضلا عن أهميته في تعزيز مناخ الاستثمار فلا استثمار دون معلومات متاحة للجميع وبلا قيود، وجاءت مقترحات الجمعية العمومية للحوار الوطني كالتالي:

- تعديل التشريعات المنظِّمة للصحافة والإعلام بما يرسخ استقلال المؤسسات الصحفية، ويسهّل أداء الصحفيين واجبهم المهني، ويرفع القيود التي فرضتها بعض مواد تلك القوانين على حرية الرأي والتعبير، ويحسّن أجور العاملين في المهنة بما يتناسب مع طبيعة الواجب الملقى على عاتقهم ومعدلات التضخم الأخيرة.

- إصدار قانون حرية تداول المعلومات إنفاذًا للمادة ٦٨ من الدستور والتي نصت على أن «المعلومات والبيانات والإحصاءات والوثائق الرسمية ملك للشعب، والإفصاح عنها من مصادرها المختلفة، حق تكفله الدولة لكل مواطن، وتلتزم الدولة بتوفيرها وإتاحتها للمواطنين بشفافية»، على أن تكون النقابة حاضرة ومشاركة وطرفًا في المناقشات التي تسبق إصدار هذا القانون.

- إصدار قانون إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والعلانية، إنفاذًا للمادة ٧١ من الدستور والتي نصت على أنه «لا توقَّع عقوبة سالبة للحرية فى الجرائم التى تُرتكب بطريق النشر أو العلانية، أما الجرائم المتعلقة بالتحريض على العنف أو بالتمييز بين المواطنين أو بالطعن في أعراض الأفراد، فيحدد عقوباتها القانون».

- رفع الحَجب عن المواقع التي تم حجبها خلال السنوات الماضية ومراجعة القوانين التي تفتح الباب للحَجب.

- تعديل مواد الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية والتي حولت الإجراء الاحترازي إلى عقوبة تم تنفيذها على العديد من الصحفيين وأصحاب الرأي خلال السنوات الماضية.

- إطلاق سراح الصحفيين المحبوسين والإفراج عن سجناء الرأي الذين لم يتورطوا في ممارسة العنف أو التحريض عليه.

وأضاف نقيب الصحفيين أن لديه عددا من المقترحات بشأن القانون وهي:

١- التقدم بمشروع لتعديل القانون ١٨٠ لسنة ٢٠١٨ لتصفيته من النصوص المخالفة للدستور أو المقيدة لحق الصحفيين في الوصول للمعلومات على النحو الذي أشرنا إليه، واستحداث عقوبة تأديبية للمسئولين غير الملتزمين.

٢- وضع نصوص صريحة وموحدة على شاكلة الفقرة الثانية من المادة ٩ من قانون الصحافة والإعلام، في قوانين الاستثمار والمناطق الحرة والشركات المساهمة وسوق المال والتكنولوجيا المالية والبحث العلمي والمخطوطات والآثار والجنسية والسلطة القضائية ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا، تتضمن إتاحة المعلومات الخاصة بالمؤسسات القائمة على تلك القطاعات، لتسهيل التواصل وتفعيل نصوص تلك القوانين مع جميع المتعاملين.

٣- ادعوكم في نقابة الصحفيين لتبني عملا مشتركا بالتعاون مع المؤسسات البحثية والأكاديمية لإعداد مشروع قانون جديد لحرية تداول المعلومات انطلاقا من المشروع الحكومي المجمد من ٢٠١٨.

٤- الإسراع في إصدار اللائحة التنفيذية لقانون حماية البيانات الشخصية.

٥- التزام الحكومة بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بإتاحة الجريدة الرسمية، وبنشر جميع القرارات المخاطبة للصالح العام فيها وفقا لمبادئ المحكمة الدستورية العليا، والقرارات الصادرة من لجان فض منازعات الاستثمار.

الفصل الخامس: التحليل الكمي والكيفي

استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتشريعات والحريات عن نقطة "جاري العمل عليه، بعد عدد من التحركات، تضمنت التفاوض لإطلاق سراح الصحفي كريم أسعد إلى جانب مطالبا نقيب الصحفيين في الحوار الوطني بإطلاق سراح الصحفيين المحبوسين، وتعديل مواد الحبس الاحتياطي في قانون الإجراءات الجنائية، وإصدار قانون حرية تداول المعلومات، ورفع الحَجب عن المواقع التي تم حجبها خلال السنوات الماضية، وتعديل التشريعات المنظِّمة للصحافة والإعلام بما يرسخ استقلال المؤسسات الصحفية.

كما استقر الوعد الخاص بالرواد وشيوخ المهنة عند نقطة "جاري العمل عليه"، حيث تم رفع القيود المفروضة على أصحاب المعاشات والعمل على ربط الحصول على البدل بكارنيه النقابة، و رفع قيمة معاش النقابة وحل مشكلة التأمينات الخاصة بعدد كبير من الزملاء.

ولكن لا يوجد أي تقدم ملحوظ في الوعد الانتخابي الخاص بـ"دعم وتطوير صناعة الصحافة ووقف تدهورها"، على الرغم من مطالبات النقابة في جلسات الحوار الوطني لدعم صناعة الصحافة، وتدخل مؤسسات الدولة لتخفيف الأعباء عن المؤسسات الصحفية، و إقرار تطبيق إعفاءات جمركية على مستلزمات وخامات الطباعة لتخفيف الأعباء عن كاهل المؤسسات الصحفية، وإقرار تعديل تشريعي لإسقاط الفوائد عن مديونيات المؤسسات الصحفية القومية، خاصة مديونيات التأمينات، ليستقر مؤشر الوعد الانتخابي عن نقطة "جاري العمل عليه".

وفيما يتعلق بوعد "إصدار قانون حرية تداول المعلومات" فقد استقر عن نقطة "جاري العمل عليه"، إذ سعى نقيب الصحفيين، لمناقشة القانون خلال مشاركته في الجلسة التي عقدها الحوار الوطني، حيث تحدث عن أهمية إصدار القانون، وأن مشاركته جاءت بتكليف من الجمعية العمومية.

واستقر مؤشر الوعد الانتخابي برفع الحجب عن المواقع الصحفية عند نقطة "جاري العمل عليه"، حيث رصد موقع "نقابة ميتر" خلال الربع الثاني من العام الأول لنقيب الصحفيين، تحركات لرفع الحجب عن المواقع الإخبارية، وذلك من خلال عدة لقاءات عقدها النقيب مع الجهات المنوطة.

كما استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالقيد والتدريب عند نقطة "جاري العمل عليه"، حيث انعقدت لجنة القيد برئاسة عضو مجلس النقابة هشام يونس، خلال الربع الثاني من العام الأول من الفترة القانونية للمجلس، جلسة واحدة فقط للنقل لجدول المشتغلين في يوليو 2023.

ولكن هناك ملاحظة على لجنة القيد والتدريب حيث لم تعلن نتيجة جدول المشتغلين حتي 30 سبتمبر، وقت كتابة هذا التقرير.

وأخيرا، استقر مؤشر الوعد الانتخابي الخاص بالتسويات عند "جاري العمل عليه"، خلال الربع الثاني من العام الأول للنقيب، حيث تم الاتفاق مع رئيس هيئة التأمينات، على إعادة فتح مكتب التأمينات بالنقابة على أن يتواجد به ثلاثة من خبراء الهيئة لمدة شهر للرد على ومتابعة جميع استفسارات الصحفيين وتدريب

عدد من موظفي النقابة لتقديم الخدمات التأمينية للصحفيين بصفة دائمة من خلال المكتب.

وفي أغسطس، تم إعادة فتح الملفات التأمينية، حيث أكد رئيس الهيئة القومية للتأمينات خلال لقائه مع نقيب الصحفيين، على تفعيل القرار الذي يسمح للصحفيين بالتأمين على أنفسهم بحد أدنى ١٧٠٠ جنيها وبدون حد أقصى مقابل سداد حصة تبلغ قيمتها 21% من الأجر التأميني على أن يتم ذلك من خلال مكتب النقابة بعد إعادة تفعيله أو من أي من المكاتب التابع لها الصحفي.

وحول ضم المدد التأمينية السابقة للمشتركين الذين توقفت ملفاتهم، أكد رئيس هيئة التأمينات أن ذلك متاح في حالة إعادة الاشتراك التأميني، مشيرًا إلى أن الصحفي المؤمن عليه لمدة عشر سنوات أو أكثر يحق له شراء مدة تأمينية مماثلة للمدة الفعلية، وأنه يمكن ضم المدد التأمينية السابقة والاستفادة بالمزايا التي يكفلها القانون.

الفصل السادس: النتائج والتوصيات

الوضع الصحفي في مصر لا يزال يعاني من العديد من التحديات، رغم تحركات مجلس النقابة خلال الربع الثاني من العام الأول. وتشمل هذه التحديات، التشريعات التي تقوض العمل الصحفي، واستمرار حبس الصحفيين في قضايا النشر، والأزمات المتراكمة التي تحاوط المهنة، والتي تسببت في تدهور صناعة الصحافة وزيادة البطالة بين الصحفيين، وتدهور الوضع المعيشي للصحفيين، خلال السنوات الماضية.

وينتظر الصحفيون المزيد من التحركات من جانب مجلس النقابة، للتصدي لهذه التحديات والنهوض بمهنة الصحافة في مصر.

بناء على ما ذُكر في الفصول السابقة يوصي موقع "نقابة ميتر" بالآتي:

1- ضرورة استمرار مجلس النقابة في عرض نتائج اجتماعات المجلس أول بأول لأعضاء الجمعية العمومية إعمالًا بمبدأ الشفافية، وكذلك نتائج أنشطة اللجان النوعية بنقابة الصحفيين.

2- الضغط على المؤسسات الصحفية للتأكد من تطبيق الحد الأدنى للأجور لكافة الصحفيين العاملين.

3- مواصلة حل الملف التأميني للصحفيين المفصولين أو العاملين في مؤسسات متوقّفة، إنهاء أزمات المعاشات لبعض الزملاء.

4- ضرورة عمل استراتيجية لكل لجنة، وطرحها على أعضاء الجمعية العمومية، ووضع جدول زمني لتنفيذها، ضمانا لتحقيق الأهداف المرجوة منها .

5- تفعيل أنشطة لجنة المرأة ووضع سياسات بيئة عمل آمنة، لتطبيقها داخل المؤسسات الصحفية، ومتابعة اللجنة لتنفيذها.

6- العمل على تفعيل لجنة التشريعات.

7- العمل على تحقيق الوعود الانتخابية للنقيب.